

مكافحة التهرب الضريبي وأثرها على الحصيلة الضريبية دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وماليزيا

سلوى صالح كامل مذكور^(١) - أحمد فؤاد مندور^(٢) - محمد كمال أبو عجوه^(٣)
(١) قطاع مكافحة التهرب الضريبي (٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

يواجه الإقتصاد المصري كغيره من مجالات الحياة موجة من التغيرات والتحديات ومن تلك التحديات التي تواجه الإقتصاد المصري قضية التهرب الضريبي والتي قد تتسبب في وجود فجوات كبيرة بين المأمول والواقع وهو ما يتطلب من الباحثين والإدارة الضريبية القيام بالعديد من الإجراءات للقضاء على هذه الظاهرة والإستفادة بتجارب الدول الأخرى في مجال التعامل مع التهرب الضريبي وكيف تضافرت جهود كل القطاعات لتستطيع تأدية أدوارها الموكلة لها بفعالية لذا تناولت هذه الدراسة مكافحة التهرب الضريبي وأثارها على الحصيلة الضريبية دراسة مقارنة بين "مصر وتركيا وماليزيا". وتهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى بيان مدى تأثير السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي المتبعة في مصر على الحصيلة الضريبية. بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية: التعرف على السياسه الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي المطبقه في كل من مصر وتركيا وماليزيا. وضع الحلول والإقتراحات للسياسه الضريبية المناسبه لمكافحة التهرب الضريبي في مصر لزيادة الإيرادات الضريبية. السياسة الضريبية في مصر غير مستقرة بالمقارنة بكل من تركيا وماليزيا (لحدوث نمو إقتصادي عالى يرجع إلى أن السياسة الضريبية وضعت في هذه الدول بصورة حاسمة وواضحة).

وهذا ما توصلت إليه الدراسة حيث نجد ان معدل الفاقد الضريبي وايضا معدل التهرب الضريبي بالنسبه للمجتمع الضريبي في تركيا وماليزيا اقل نسبيا من مصر. ضعف الإدارة الضريبية في مصر عن دول المقارنة (تركيا وماليزيا)، بالنسبة لتركيا فإن تطبيق نظام الرقم الضريبي لكل فرد بتركيا بصرف النظر عن الإقامة الكاملة أو المؤقتة بمجرد الدخول للبلد حتى يمكن السيطرة الدقيقة للمجتمع الضريبي وفي ماليزيا هي التركيز الأساسى على مد جسر الثقة بين الممولين والدولة على أساس إنها مصالح مشتركة كوطن واحد وتشجيع الإستثمار فى الانشطة التى تعود بالفائده للدولة سواء لتشجيع التصدير او القضاء على البطالة والنهوض

بالإقتصاد المالىزى، عكس ما يحدث بمصر حيث يتم استخدام تعليمات مطاطية تتغير بصفة مستمرة وتتعدد لنفس الأنشطة وتستخدم بطرق مختلفة حسب وجهة نظر الإدارات الضريبية والتركيز على التشكيك المستمر في صحة ما يتقدم به الممول. وجود العديد من الثغرات في التشريع الضريبى المصرى يؤدي إلى زيادة معدلات التهرب الضريبى فى مصر بالمقارنة بالدول محل الدراسة، حيث يجد الباحث ان كثرة الثغرات أدت إلى صعوبة التحكم في كل من التهرب الضريبى والتجنب الضريبى علاوة على تزايد حجم المتأخرات الضريبية، والتهرب وجد منذ أن وجدت الضرائب ولكن بنسب تتزايد مع وجود ثغرات يستخدمها الممول بطريقة رسمية وغير رسمية للتهرب من سداد الضريبة ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة التهرب الضريبى فى مصر حيث بلغ متوسط نسبتها ٤٣,٤٦ % وهذه النسبة أعلى لحد ما بالنسبة لدول المقارنة حيث بلغ متوسط نسبتها فى تركيا نحو ٣٧,٩ % وفى ماليزيا نحو ٤٢,٤٨ %.

وتوصي الدراسة بوضع نظام ضريبى سليم يعمل على الموائمة بين الوظائف والاهداف المختلفة للضريبة، دون ان تطغى وظيفه على اخرى، ويصاغ في تشريع محكم يتميز بالبساطة والوضوح، ويتضمن إجراءات محكمه للتطبيق سواء فيما يتعلق بحصر المجتمع الضريبى او فحص حالات الممولين الخاضعين للضريبة، ربط الضريبة وتحصيلها، والجزاء والعقوبات في حالة المخالفة لأحكام الضريبة مع الإهتمام بتطوير الإدارة الضريبية فمن الممكن أن تكون الاداره الضريبية أحد عوامل جذب الاقتصاد الغير رسمي إلى الإطار الرسمي في الدولة وبذلك تكون السياسة الضريبية أحد الوسائل لمواجهة الاثار السلبية لظاهرة (الاقتصاد غير الرسمي).

المقدمة

يتمثل دور السياسة الضريبية فى دعم ومساندة عملية التنمية الإقتصادية من خلال توجيه الموارد نحو قنوات الإستثمار التى تخدم عملية التنمية وزيادة الطاقات الإنتاجية، وإعادة توزيع الدخل والثروات وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، كما إن السياسة الضريبية تصاغ أهدافها بالتنسيق مع أهداف السياسة الإقتصادية العامة بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي (أمل عصام زكى، ٢٠٠٤).

وحيث أن الإقتصاد المصرى يمر بمرحلة هامة على طريق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مما يتطلب ضرورة مراجعة الكثير من السياسات الإقتصادية العالمية من ناحية

مع المستجدات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة المحلية من ناحية أخرى، فقد شهد الاقتصاد المصري تحولات جوهرية عديدة وذلك في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي بدأته الحكومة المصرية في بداية التسعينات من القرن الماضي بهدف السيطرة على التضخم وتخفيض معدلاته، ورفع مستوى الإقتصاد ككل من خلال تعديل توجهاته من إقتصاد مدار مركزيا وقائم على قطاع عام ينتج اساسا للسوق المحلية، إلى إقتصاد يقوده القطاع الخاص والقرارات الإقتصادية المعتمدة على قوى وأليات السوق، ويتيح المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية من خلال العمل على جذب الإستثمارات المحلية ورفع كفاءة النمو الإقتصادي حيث يمثل النمو الإقتصادي عنصراً أساسياً بل حاسماً من عناصر التنمية الإقتصادية (جمال محمد عثمان مصطفى، ٢٠١٥)

ولا شك إن ظاهرة التهرب الضريبي تعتبر جزء من الإحتيال المالي والذي يشكل جريمة أصلية في معظم بلدان العالم ومن أهم المشاكل التي تواجه العالم مشكلة عدم إستقرار تقديرات التهرب الضريبي والغش والإحتيال وندرة المعرفة النظرية والتجريبية حول التهرب الضريبي. من هنا جاءت فكرة الإتجاه إلى ظاهرة التهرب الضريبي والتي تعد من الظواهر المؤثرة على حقوق الخزانة العامة وتؤدي إلى عجز في الموازنة العامة وبالتالي عجز الدولة عن القيام بواجبها القومية تجاه المجتمع في مجالات التعليم والصحة وغيرها ولذلك تحاول مختلف الدول القضاء عليها سواء بإصدار تشريعات شديدة العقوبة أو بتخفيض أسعار الشرائح أو زيادة الإعفاء، وأيضاً القضاء على الثغرات في تلك القوانين والتي تؤدي إلى التهرب الضريبي والتجنب الضريبي ونشر الوعي الضريبي بين الممولين فيقل حجم التهرب مما ينتج عنه تقليص العجز في الموازنة العامة ويساعد الدولة على أن تكون قادرة على الإنفاق على مرافقها العامة كالتعليم والصحة وغيرها.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي: إن الموازنة العامة للدولة تتأثر تأثيراً كبيراً بعجز الإيرادات العامة اللازمة للإنفاق على متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم إتباع الحكومة المصرية العديد من السياسات الضريبية على مختلف الأزمنة وتعاقب الحكومات والتي ينتج عنها العديد من القوانين الضريبية سواء الضريبة على الدخل أو الضريبة على الإنفاق، إلا أن هناك قصور في الإيرادات العامة للدولة التي من أهمها الإيرادات الضريبية نتيجة إرتفاع نسبة التهرب الضريبي والتي تعد المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة. (إيهاب محمد يونس، ٢٠١٢)

وقد ارتأت الدراسة إجراء مقارنة بين التهرب الضريبي في عدد من الدول المماثلة للإقتصاد المصري مثل تركيا وماليزيا من خلال السياسة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في مصر للوصول إلى اوجة القصور في التشريع الضريبي المصري وكذلك تحديد مزايا أدوات السياسة الضريبية التي تحد من مكافحة التهرب الضريبي في تلك الدول للإستفادة منها في مصر.

أسئلة البحث

- ما مدى تأثير السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي على الحصيلة الضريبية؟
- ما مدى تأثير السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي للحد من حالات التهرب الضريبي؟

أهداف البحث

(١) بيان مدى تأثير السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي المتبعة في مصر على الحصيلة الضريبية بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية.

- ٢) التعرف على السياسة الضريبية فى مجال مكافحة التهرب الضريبى المطبقة فى كل من تركيا وماليزيا ومصر .
- ٣) وضع الحلول والإقتراحات للسياسة الضريبية المناسبة لمكافحة التهرب الضريبى فى مصر لزيادة الإيرادات الضريبية.

فروض البحث

- ١) توجد علاقة بين السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبى والحصيله الضريبية.
- ٢) توجد علاقة بين السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبى والحد من التهرب الضريبى.

منهجية البحث

تتمثل منهجية البحث فيما يلى:

١. المنهج الإستقرائى: دراسة المفاهيم الأساسية للسياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبى فى كل من مصر وتركيا وماليزيا.
٢. المنهج المقارن: مقارنة البيانات الضريبية المتعلقة بالإيرادات الضريبية فى كل من مصر وتركيا وماليزيا.

الدراسات السابقة

دراسة امل عصام ذكى (٢٠٠٤): مدى ملائمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية فى ظل المتغيرات العالمية المعاصرة (دراسة مقارنة بين مصر - تركيا - اسرائيل) رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس - كلية التجارة ٢٠٠٤ ص ٦ .

الاهداف: استهدفت الدراسة محاولة تقييم دور السياسة الضريبية المصرية فى تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية المتلاحقة التى تنعكس فى

اطار علاقات التشابك الاقتصادي على متطلبات التنمية من جهة وضرورة تطوير السياسات المستخدمة ومن جهة اخرى اعتمدت على دراسة مقارنة في كل من مصر وتركيا واسرائيل. **النتائج:** وقد انتهت الدراسة الي ان السياسه الضريبية في مصر تراعى البعد الاجتماعى رفع معدل الحد الادنى على ضريبة الدخل الشخصى، وكذلك استثناء معظم السلع الاساسية من ضريبة القيمة المضافة، وانه يجب التركيز على دعم قدرة السياسة الضريبية فى تحقيق الهدف المالى فى مقام الاول مما يساهم بطريقة غير مباشر فى تحقيق الاهداف الاخرى سواء من خلال توفير المال اللازم او من خلال التنسيق سياسية الضريبة وغيرها من السياسات الضريبية

ان السياسة الضريبية يجب ان تتسم بالمرونة مما يجعلها قادرة على التكيف وفقا للظروف المتغيرة وتبعا لمستوي النشاط الاقتصادي الكلى السائد دون الحاجة الى اجراء تعديل فى التشريعات الضريبية ذاتها، كما توصلت الدراسة الى ان ضريبة القيمة المضافة اداة مناسبة فى توسيع الوعاء الضريبي وذلك بالتحول من المجال الضيق للضريبة على التجاره الخارجية الى الضرائب على التداول والاستهلاك وبالتالي تؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية وهو الهدف الاول للسياسة الضريبية.

دراسة محمد سمير محمد سعد الدين (٢٠٠٨): تقييم دور السياسة الضريبية في اعادة توزيع الدخل خلال فترة الاصلاح الاقتصادي (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

الاهداف: استهدفت الدراسة تقييم دور السياسة الضريبية، واعادة توزيع الدخل خلال الاصلاح الاقتصادي في مصر اثناء الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣). واعتمدت الدراسة علي المنهج العلمي بأستخدام الطريقة الوصفية. قام الباحث قياس اثر الضرائب علي المبيعات علي توزيع الدخل استخدام منحني لورنز للدخل ومعامل جيني للدخل علي المستوي القومي وذلك قبل فرض الضريبة وبعد فرض الضريبة العامة علي المبيعات، كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لبيان اثر الضرائب غير المباشرة علي الدخل.

النتائج: اهم ما توصلت اليه الدراسة ان الضرائب الغير مباشرة وهي تقع علي الاستهلاك اشد عبئاً على الطبقات ذات الدخل المنخفضة (ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك) منها علي الطبقات ذات الدخل المرتفعة وان التوسع في فرضها يعيد التوزيع في غير صالح الفقراء. كما توصلت الدراسة الى أثر الضرائب العامة للمبيعات علي توزيعات الدخل في الاعوام ١٩٩٠ / ١٩٩١، ١٩٩٩ / ٢٠٠١ باستخدام منحنى لورنز ومعامل جيني، حيث ادت هذه الضريبة الي سوء توزيع الدخل في ذلك الوقت بينما في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ادت تلك الضريبة إلى تحسن في توزيع الدخل.

دراسة:

Fidel Antonio Mendoza Shaw; Rossana Palomino Cano; José Ezequiel Robles Encinas and Sergio Ramiro Ramírez Guardado:
Correlation between Tax Culture and College Education Tax: Case state University of Sonor.

تم تنفيذ هذا المشروع البحثي بهدف إنشاء وتطوير ثقافة القائم على الضرائب، حيث كل طالب جامعي لديه الفرصة للتعبير عن التزام هو/هي انه يجب عليه أن يساعد في تطوير بلدهم، والفكرة هي لتصحيح سلوكيات التهرب من الضرائب العميقة الجذور التي كانت موجودة باستمرار في عدد كبير من الأفراد للتهرب من واجباتهم نحو الدولة. نحن نحلل إذا كانت الثقافة على أساس الضريبة الأساسية في بنية المناهج الدراسية للبرنامج التعليمي للجامعة، رائد التجارة الدولية سونورا ونود.

لو أن هناك عوامل متعددة في الحرم الجامعي من أجل تعزيز ونمو ثقافة أفضل للقائم على الضرائب في البلاد. كان المطلوب أن الطلاب يكونوا على فهم وجود الثقافة المتعلقة بالضرائب نقترح أن الجامعة تقوم بعمل فعاليات متعددة في الحرم الجامعي لإظهار أهمية الضرائب. وينبغي أن تشمل البرامج التعليمية لثقافة المستندة إلى الضرائب بغية تعزيز هذه القيم لدى الطلاب. وضمت الاستبانة المنهجية الوصفية ٢٣٦ طالب وطالبة.

وكانت النتائج التي تم التوصل إليها غياب الثقافة القائمة على الضرائب في أكثر من نصف طلبة الجامعة ويجب ان يتم تقديم تعليم رسمي في هذا الشأن في الفصول المدرسية.
دراسة (٢٠١١):

Farmanullah Sanaullah: MS Scholar, University of Peshawar, Pakistan (Sanaullah.fin@gmail.com)

ويستكشف هذا البحث اثر ضريبة الدخل ومعدل التضخم علي مرتب مدرسي المدارس الحكومية في بيشاور (باكستان) ومدي التاكل الاقتصادي في المرتب بسبب هذين العاملين في الاقتصاد الكلي. وتتالف البيانات من ٣٨٠ مدرسا من المعلمين من الفئة BPS-16 وما فوقها كعيته من البيانات التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٢٨ مدرسا للسنة المالية ٢٠١٤-٢٠١٥. وتبين النتيجة ان كلا من ضريبة الدخل ومعدل التضخم لهما علاقة ايجابية مع الـSGST. وهذا يعني ان زيادة التضخم وضريبة الدخل ستكون اعلى من التاكل الاقتصادي في المرتب. اي ان الخسارة فيه اصبحت واجبه ويرجع ذلك إلى ضريبة الدخل والتضخم ٥,٩% بينما الزيادة السنوية في الراتب اقل من ١٠% من الأجر الأساسي، اي يكون اقل من التاكل الإقتصادي في الراتب، فان هناك تضاربا اقتصاديا أو القابليه للتكيف بين تاكل المرتبات والزيادة السنوية.
دراسة (٢٠١٥):

Matthew Morse, Research Advisor: Raymond Van Ness: Effects of Tax Evasion in the United States, An honors thesis presented to the Department of Accounting, University of Albany State University of New York. In partial fulfillment of the requirements for graduation with Honors in Accounting and graduation from the Honors College.

وتحدد هذه الدراسة الأثر الاقتصادي الناتج عن التهرب الضريبي وتسلط الضوء عليه وتقرب منه. يتم تجاهل التهرب الضريبي كمسألة مشتركة، ولكن العواقب الاقتصادية لعدم تخفيف التهرب يمكن ان تكون مميتة. تستخدم هذه الورقة مجموعه من البحوث لتحديد التهرب الضريبي. من الأدب وسوف توفر تاريخا من الضرائب علي الدخل في الولايات المتحدة كما يتعلق بالتهرب الضريبي. وقد اقترت تأثير الملاذات الضريبية علي مبلغ التهرب الضريبي وفقا
236

للأدب. وأشار إلى حالات التهرب المحددة لمواصله تقييم اثر تهرب الضريبي من اقتصاد الولايات المتحدة. تفسير لماذا التهرب الضريبي هو مصدر قلق يتم مناقشه مواطني الولايات المتحدة. وتشير النتائج إلى الأثر الاقتصادي السلبي لتجاهل التهرب الضريبي. وتقدم الحلول التي من شأنها ان تساعد بلدنا في تجنب هذا الأثر.

الإطار النظري

مفهوم السياسة الضريبية: لم يهتم الإقتصاديون بإيجاد تعريف للسياسة الضريبية بقدر إهتمامهم بتعريف الضريبة ودورها الإقتصادي والإجتماعي على إعتبار أن الضريبة والنظام الضريبي يرتبطان إرتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية، حيث تمثل الضريبة صياغة فنية لتلك السياسة من أجل تنفيذ أهدافها واعتبروا قرارات الدولة بشأن الضرائب هي السياسة الضريبية على الرغم من الأهمية المتزايدة للضريبة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. (حكمت عبد الكريم، ١٩٧٣)

ولا يعني ذلك عدم وجود تعريف للسياسة الضريبية حيث تعددت مفاهيم السياسة الضريبية تبعاً لتعدد أهداف الضريبة ذاتها ومن هذه المفاهيم:
مفاهيم السياسة الضريبية:

المفهوم الأول: السياسة الضريبية هي سلوك الدولة وفقاً لخطة تضعها لتسير عليها في شئونها الضريبية بعدد تحقيق أهداف مالية أو إجتماعية أو إقتصادية أو سياسية، ترمى إلى تحقيقها من خلال تلك السياسة. (امين عبد الفتاح سلام، ١٩٧٠)

المفهوم الثاني: السياسة الضريبية هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها أفعلية والمحتملة لإحداث أثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية مرغوب فيها وتجنب الأثار الغير مرغوب فيها للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. (المرسي السيد حجازي، ١٩٩٨)

المفهوم الثالث: السياسة الضريبية هي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتتفدها الدولة مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية أفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى لا تتواءم مع أهداف المجتمع الإقتصادية والسياسية والاجتماعية. (المرسي السيد حجازي، ٢٠٠٤)

المفهوم الرابع: السياسة الضريبية هي فن تمارسه الدولة مستخدمة كافة الوسائل والأدوات الضريبية الممكنة الحالية والمتوقعة لتحقيق أهداف المجتمع السياسية و الإقتصادية والاجتماعية . (معوض السيد معوض، ٢٠١٣)

المفهوم الخامس: السياسة الضريبية هي تلك السياسة التي ينجم من آثارها تحقيق أهداف المجتمع والتي تختص بمرحلة سابقة على تكوين القاعدة الضريبية لأن القاعدة الضريبية هي السياسة الضريبية في التطبيق. (الوليد صالح بن عبد العزيز، ٢٠٠٢)

وتُعبّر تلك المفاهيم عن دور الضرائب في المجتمع من مجرد وسيلة تمويلية إلى أداة تدخل وتوجيه في يد الدولة ليس فقط بإعتبار الضرائب مورداً هاماً للخزانة العامة للدولة وإنما لتجنب الآثار السلبية (الغير مرغوب فيها) وأهمها عجز الموازنة العامة للدولة وما يترتب عليه من آثار سلبية، ويتم ذلك من خلال الاهتمام بظاهرة التهرب الضريبي والتي تشكل وضعاً هاماً وخطيراً في مجتمعنا.

وترى الدراسة أنه مهما تقدم المجتمع وارتفعت مستويات المعيشة إرتفعت معه درجات الوعي الضريبي فإنه من العسير القضاء نهائياً على التهرب ولكن يمكن تخفيض نسبة التهرب الضريبي عن طريق السياسة الضريبية السليمة والتشريعات المعتدلة والتنفيذ الواعي السليم.

أهداف السياسة الضريبية: إن أهداف السياسة الضريبية هي أهداف فرعية تنبثق من الأهداف العامة للمجتمع على إعتبار إن السياسة الإقتصادية للدولة هي جزء من سياستها العامة والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها المتوازنة (Snirley dennis, 2006) (Escoffier Koren a fortin) وهذه الأهداف من أهمها ما يلي:

- هدف تمويلي يتمثل في توفير أكبر قدر ممكن من الحصيلة الضريبية اللازمة لتغطية الإنفاق العام وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد.
- هدف إقتصادي يتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية بمفهومها الشامل.
- هدف إجتماعي يتمثل في عدالة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع والحد من الظواهر الاجتماعية السلبية. (سعد حمزة ، بدون سنة نشر).
- هدف سياسي يتمثل في رغبة الدولة في إنضمام دولة ما إلى معسكرها السياسي أو لتثبيت مركزها التجاري و التنافسي في الأسواق العالمية.

أولاً: الهدف التمويلي للسياسة الضريبية: تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من مورد حقيقي في تمويل الإنفاق العام وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد وتعتمد الدولة لتحقيق هذا الهدف على مجموعة من المقومات منها ما يتناسب فيه العبء الضريبي مع الإيراد الخاضع للضريبة حتى يتحقق أكبر قدر من الحصيلة لإن زيادة عبء الضريبة عن حد معين قد يقلل من حصيلتها الكلية، تعتمد الدولة لتحقيق هذا الهدف على مجموعة من المقومات منها ما يلي:

- تناسب العبء الضريبي مع الإيراد الخاضع للضريبة حتى يتحقق أكبر قدر من الحصيلة لأن زيادة عبء الضريبة عن حد معين قد يقلل من حصيلتها الكلية.
 - الزيادة التدريجية على مراحل زمنية في معدلات الضرائب المفروضة.
 - تطوير وتحديث الأجهزة والهيكل الضريبية والتخلص من صور التهرب الضريبي.
 - فرض ضرائب وتحصيل رسوم جديدة على بعض الموارد والإيرادات المالية غير المستغلة.
- ويرى البعض "أنه إذا ما تعارض الهدف المالي للضريبة مع أهدافها الإقتصادية والإجتماعية يجب أن تكون الأولوية للهدف المالي حتى يمكن للدولة من تنفيذ سياستها الإقتصادية والإجتماعية".

ثانياً: الأهداف الاقتصادية للسياسة الضريبية:

- "النظام الضريبي لأي دولة يعكس طبيعة نظامها الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ومدى تطورها الإقتصادي وما يترتب عليه من ضرورة إتساق السياسة الضريبية مع السياسات المالية الأخرى بصفة خاصة ومجمل السياسات الإقتصادية بصفة عامة.
- ومن المعلوم أن تكوين رأس المال يتوقف على حجم المدخرات المتاحة في المجتمع وهذا الحجم يتناسب طردياً مع مستويات الدخل المتاحة وتماثل الضرائب أثرها على كل من الإستهلاك والإدخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية وعلى أثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى". ولا يقتصر دور الضرائب على هذا الحد بل يمتد مؤثراً في الإنتاج من خلال تأثيره في الأسعار بمعنى آخر فإن الضرائب كما لها تأثير في عرض الإدخار فإن لها تأثير في طلبه من أجل الإستثمار وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الإقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على معدل تكوين رأس المال. (رفعت المحجوب، ١٩٨٣)

"ونجاح السياسة الضريبية في مجال تنمية وترشيد الإستثمارات الخاصة يرتبط بمجموعه السياسات المتكاملة والبرامج التي تربط بين الصور ألف نيه المختلفة للضريبة ومالها من آثار إقتصادية ومالية وبين المتغيرات التي تتحكم في القرار الإستثماري مما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمارات المرغوب فيها بأقل تضحية للإيرادات الضريبية مما يتطلب وجود نظام ضريبي متكامل يؤدي دورها ويحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع الإستثمار". (عبد الله الصعيدي، ١٩٩٠)

وبذلك نجد أن هناك ارتباط بين نجاح السياسة الضريبية وبين الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتشجيع الإستثمار مما يؤدي بدوره إلى زيادة الحصيلة الضريبية.

ثالثاً: الأهداف الإجتماعية للسياسة الضريبية (تحقيق العدالة الإجتماعية): من المعروف أن الدول النامية تعاني بشدة من التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المواطنين ولا يقتصر سوء التوزيع الدخل بين الأفراد وبعضهم بل يمتد إلى الأقاليم ذاتها وتساهم الإتجاهات الإقتصادية

الجديدة في النمو المتزايد لإتجاه التحرر التجاري وتخفيض الضرائب على حركة رؤوس الأموال بين الدول وتطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي وفق تعليمات صندوق النقد الدولي التي تدعو إلى رفع الدعم على السلع الأساسية وضغط السياسة الإنفاقية وتزايد دور القطاع الخاص.

أي أنه يجب أن يتحمل الاغنياء النصيب الأكبر من عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة عند المقارنة بين الضرائب المدفوعة ومستوى الدخل الحقيقي للفرد ففرض الضريبة يجب أن يحقق عدالة ضريبية على المستويين الرأسي والأفقى. (سعد حمزة توحيد، بدون سنة نشر).

وفي الغالب ما ترتفع نسبة التهرب الضريبي في الأنظمة الضريبية غير العادلة مما يجعل النسبة مؤشر لقياس عدم عدالة تلك الأنظمة مما يتحم معه علاج مشكلة التهرب الضريبي لأنها تزيد بسبب مشكلة عدم عدالتها، إلا إنه يجدر بالذكر الإشارة إلى الإتجاهات الإقتصادية الحديثة التي تضعف من فاعلية السياسة الضريبية إلى حد الفشل في تحقيق هدف العدالة الإجتماعية مما يعود بنا إلى ضرورة التنسيق بين السياسات الإقتصادية والسياسات الضريبية للوصول إلى العدالة الإجتماعية.

رابعاً: الأهداف السياسية للسياسة الضريبية: كثيرا ما تستخدم الدولة سياستها الضريبية في تحقيق بعض الأهداف السياسية حيث تختص دولة أو أكثر بمعاملة ضريبية متميزه ترغيبا لهذه الدول فى الإنضمام إلى معسكرها السياسى أو لتثبيت مركزها التجارى والتنافسى فى الأسواق العالمية وذلك من خلال خفض أو إعفاء بعض أو كل السلع المصدرة للخارج لدعم قدرتها التنافسية، هذا بالإضافة إلى دور الضريبة الغير مباشرة فى المجال السياسى بين الدول وذلك من خلال إعفاء إحتياجات القنصليات والمفوضيات الأجنبية من أثاث وأدوات وأمتعة شخصيه ... إلخ من الضريبة سواء كانت للإستعمال الشخصى أو الرسمى، و كذا إعفاء أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلى الأجانب من الضريبة المفروضة على الإنفاق الإستهلاكى كنوع من المجاملات الدولية وطبقاً لما جرى عليه العرف بشرط المعاملة بالمثل.

إجراءات الدراسة

- منهج البحث:** من أجل تحقيق أهداف البحث قامت الباحثة باستخدام منهجية البحث التالية:
- المنهج الإستقرائي: دراسة المفاهيم الأساسية للسياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي في كل من مصر وتركيا وماليزيا.
 - المنهج المقارن: مقارنة البيانات الضريبية المتعلقة بالإيرادات الضريبية في كل من مصر وتركيا وماليزيا.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث في الآتي:

- الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على كل من مصر وتركيا وماليزيا في مجال السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي.
- الحدود الزمانية:** تغطي الفترة من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٦م.

أداة الدراسة: المراجع العربي والمتمثلة في: الكتب والتي من بينها احمد مصطفى سعيد، يسرى ابو العلا احمد، اصول علم المالىه العامه والتشريع الضريبي (القاهره دار النهضه العربيه ٢٠٠٧) احمد جامع، النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادى الكلى (القاهره دار النهضه العربيه، ١٩٨٢) رفعت المحجوب، الإيرادات العامه (القاهره دار النهضه العربيه ١٩٦٨) عاطف صدقى، التشريع الضريبي المصرى (القاهره، دار النهضه العربيه، ١٩٧٠).

الدوريات والمجلات العلمية والتي من بينها احمد شرف الدين، إتجاهات السياسه الضريبية واثرها على الإستثمار، كتاب الاهرام الإقتصادى، العدد ٢٠، مؤسسة الاهرام، اكتوبر ١٩٨٩ رمضان صديق محمد مقال بعنوان: ضوابط الإعفاء الضريبي فى الضرائب ودورها فى علاج الموازنه، كتاب الاهرام الإقتصادى، العدد ٤٦، ١٩٩١. سعيد عبد المنعم محمد، الحوافز الضريبية المتعلقة بإهلاك الاصول الرأسماليه، تقييم وإقتراح بتعديل النصوص، (المجله العلميه للإقتصاد والتجاره، الجزء الاول، كلية التجاره، جامعة عين شمس، القاهره ١٩٨٥).

الرسائل والتي من بينها خالد عبد الوهاب البنداري، الآثار الإقتصادية للسياسة المالية في مصر، دكتوراه جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الاعمال، ٢٠٠٧. أمل عصام زكي، مدى ملائمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية في ظل متطلبات التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة (دراسة مقارنة بين مصر - تركيا - إسرائيل) رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

تقارير وإحصاءات والتي من بينها وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة. البنك المركزي، التقرير السنوي سنوات مختلفة. قاعدة البيانات الخاصه بالمؤشرات الإقتصادية والإجتماعية الرئيسي (البيزنز) السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠١٥. المراجع الاجنبيه والتي من بينها:

- Snirley dennis Escoffier Koren a fortin: Taxation for decision markers pearon prentico hall, 2006.
- Taxing the financial sector. concepts issues and practices editor Howell hwee the international monetary. June 2004.
- Michal J. Bakinenl Charles emelure it "world tax reform" an international centre for economic grow the publication (IES) press Francisco California; 1990.

نتائج البحث ومناقشتها

نتائج إختبار صحة فروض الدراسة:

الفرض الأول: يوجد علاقة بين السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي والحصيله الضريبية.

من خلال إستعراض السياسة الضريبية المتبعة في دول المقارنة ثبت صحة الفرض، وهذا ما توصلت إليه الدراسة حيث نجد ان هناك علاقة اكيده كل التأكيد بين كل من السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي والحصيله الضريبية وبيثبت صحة ذلك من خلال تفاوت

معدل الفاقد الضريبي وايضا معدل التهرب الضريبي بالنسبة للمجتمع الضريبي في كل من تركيا وماليزيا ومصر حيث بلغ متوسط نسبة التهرب الضريبي في مصر ٤٣,٤٦٥% مقابل ٣٧,٩% في تركيا، ٤٢,٤٨% في ماليزيا وينعكس ذلك في ضعف نسبة الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى وجود تهرب ضريبي في مصر على نطاق أكبر من دول المقارنة حيث بلغ متوسط نسبة إيرادات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ١٤,٠٩% مقابل ١٨,٤١% في تركيا، ١٤,٣٨% في ماليزيا أي أن تركيا تفوق مصرفى الإيرادات الضريبية بحوالى ٥,٤٧% تقريباً.

يتضح ذلك من خلال جدول (١) التالى:

بيان / الدول	مصر	ماليزيا	تركيا
متوسط نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي	١٤,٠٩	١٤,٣٨	١٨,٤١
متوسط نسبة الضرائب الباشرة للإيرادات الضريبية	٤٦,٥١	٦٦,٩٦	٢٩,٥٢
متوسط نسبة الضرائب الغير الباشرة للإيرادات الضريبية	٥٣,٤٩	٣٣,٠٤	٧٠,٤٨
متوسط نسبة الفاقد الضريبي	١٠,٩١	١٠,٦٢	٦,٥٩
متوسط نسبة التهرب الضريبي في المجتمع الضريبي	٤٣,٤٦	٤٢,٤٨	٣٧,٩

الفرض الثانى: يوجد علاقة بين السياسة الضريبية لمكافحة التهرب الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

من خلال إستعراض السياسة الضريبية المتبعة في دول المقارنة يكون قد ثبت صحة الفرض من وجود علاقة اكيده بين سياسة مكافحة التهرب الضريبي والحد من حالات التهرب الضريبي حيث تقوم تركيا بالتحكم في حصر المجتمع الضريبي من خلال تطبيق نظام الرقم الضريبي لكل فرد بتركيا بصرف النظر عن الإقامة الكاملة أو المؤقتة بمجرد الدخول للبلد حتى يمكن السيطرة الدقيقة للمجتمع الضريبي وبالنسبة لماليزيا تقوم على اساس مد جسر الثقة بين الممولين والدولة على إعتبار إنها مصالح مشتركة كوطن واحد و تشجيع الإستثمار فى الأنشطة التى تعود بالفائدة للدولة سواء لتشجيع التصدير او القضاء على البطالة والنهوض بالإقتصاد المالىزى، عكس ما يحدث بمصر حيث يتم إستخدام تعليمات مطاطية تتغير بصفة

مستمرة و تتعدد لنفس الأنشطة وتستخدم بطرق مختلفة حسب وجهة نظر الإدارات الضريبية والتركيز على التشكيك المستمر في صحة ما يتقدم به الممول علاوة على ذلك نجد ان كثرة الثغرات أدت إلى صعوبة التحكم في كل من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي علاوة على تزايد حجم المتأخرات الضريبية، والتهرب وجد منذ أن وجدت الضرائب ولكن بنسب تتزايد مع وجود ثغرات يستخدمها الممول بطريقة رسمية وغير رسمية للتهرب من سداد الضريبة ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة التهرب الضريبي في مصر حيث بلغ متوسط نسبتها ٤٣,٤٦ % وهذه النسبة أعلى لحد ما بالنسبة لدول المقارنة حيث بلغت في تركيا نحو ٣٧,٩ % و في ماليزيا نحو ٤٢,٤٨ % .

النتائج

- تصل نسبة إيراد الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ١٢,٨٥ % عام ٢٠١٦ مقابل ١٨,٣٢ % في تركيا، ١٣,٧٦ % في ماليزيا أي أن تركيا تفوق مصر بحوالي ٥,٤٧ % تقريباً ويعكس ذلك ضعف نسبة الإيراد الضريبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى وجود تهرب ضريبي في مصر على نطاق واسع من دول المقارنة.
- يمثل نصيب الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية (كنسبة مئوية من الضرائب الكلية) نسبة عالية تفوق بها مصر تركيا وتتقارب مع ماليزيا حيث بلغت ٥٤ % عام ٢٠١٦ في مصر مقابل ٢٩,٥٢ % في تركيا، ٤٢,٤ % في ماليزيا في نفس السنة وهو ما يعتبر مقياساً لمستوى تقدم النظام الضريبي؛ لأنه مع تطور الدولة توسع من قدراتها على فرض ضرائب على المواطنين بشكل مباشر، وفي ذات الوقت تلاحظ تقارب نسبة إيرادات الضرائب المباشرة مع نسبة الضرائب غير المباشرة كمصدر للإيرادات الضريبية. إلا أنه تجدر الإشارة رغم تفوق الضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٦، إلا إن نصيب الضرائب الغير مباشرة اتجه للارتفاع في مصر حيث بلغ نحو ٤٦ % عام ٢٠١٦ .

يلاحظ مما سبق تقارب الضرائب المباشرة مع الضرائب الغير مباشرة حيث بلغ متوسط نسبة الضرائب المباشرة من الإيرادات الضريبية خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٥ نحو ٥٣,٤٩% في حين بلغ متوسط نسبة الضرائب الغير مباشرة من الإيرادات الضريبية نحو ٤٦,٥١% خلال نفس الفترة.

• رغم ارتفاع معدل الضريبة الحدي على الأفراد في مصر (اغلبها من إيرادات ضرائب الاجور والمرتببات) إلا أنها تمتاز ايضا بوجود اعلى معدل حدي للضرائب على الشركات - بين دول المقارنة - حيث يصل في مصر ٤٠% عام ٢٠١٦ مقابل ٣٦% في ماليزيا، ٣٠% في تركيا.

• تمثل الضرائب على التجارة الدولية - كنسبة مئوية من الإيراد الجاري - معدلات منخفضة في مصر حيث انخفضت الى ٦,٨٥% عام ٢٠١٥ مقابل ١٠,١٣% عام ٢٠٠٥ وهي نسبة متدنية مقارنة بباقي الإيرادات الضريبية، وهذا ما يفسر ان مصر لا تسعى في زيادة صادراتها حيث اتخذت الضرائب على التجارة الدولية لأغراض اقتصادية - حمائية - دون أن تعتمد عليها كمصدر إيرادي في المقام الأول.

• بالنسبة للحوافز والإعفاءات الضريبية فهي تختلف فنجدها بالنسبة للأفراد ضئيلة لا تتمشى مع تكاليف المعيشة ومستويات التضخم السائدة، رغم المحاولات المتكررة لتعديل شرائح ومعدلات الضريبية، أما عن الحوافز والإعفاءات بالنسبة للمشروعات فالسياسة الضريبية المصرية تسعى لدعم أهدافها في دعم الاستثمارات خاصة الموجهة نحو التصدير وأيضاً في تحقيق التنمية المتوازنة إقليمياً، حيث تختلف الحوافز والإعفاءات لديها طبقاً للمنطقة ونوع المشروع وحجمه وتوجهه نحو الخارج.

• تأخذ قيم إيرادات الضرائب المختلفة اتجاهًا تصاعدياً على مدار السنوات الماضية وتناقصت نسبة الزيادة في عام ٢٠١٢ عن عام ٢٠١١ كنتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدولة خلال تلك الفترة حيث تراجع عدد المشتغلين من ٢٣,٩ مليون عام ٢٠١٠ إلى ٢٣,٢ مليون و٢٣,٥ مليون خلال الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢، كذلك

تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك تراجع القيم في عام ٢٠١٤ كنتيجة لأحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ثم عاودت الارتفاع منذ عام ٢٠١٤ كنتيجة لاتجاه الدولة نحو زيادة حجم الإيرادات العامة لسد عجوزات الموازنات وذلك على حساب الأفراد. ويذكر أن تلك الزيادات مع الاتجاه نحو تخفيض الدعم له تأثير سلبي على الأسعار ومستويات المعيشة حيث تتجه المشروعات نحو تخفيض حجم الإنتاج كنتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج مع كل زيادة في حجم الضرائب المفروضة.

ثم يتوقع أن تزداد القيم بشكل أكبر خلال عام ٢٠١٨ كنتيجة لرفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى ١٤% في يوليو الماضي وبالتالي فإن زيادة معدلات ضرائب مع استمرار الدولة في تطبيق السياسة الإنكماشية من خلال الاتجاه إلى رفع الدعم بشكل كامل تؤثر سلباً على الدخل متاح للأفراد ما يعني تخفيض الاستهلاك والتأثير السلبي على مستوى معيشة الأفراد. والجدير بالذكر أن الضرائب العامة التي تشمل الضريبة على دخول الأفراد والشركات وكذلك الضرائب على السلع والخدمات تمثل الجزء الأكبر من هيكل الضرائب، فالضرائب العامة وضرائب القيمة المضافة (المبيعات سابقاً) تمثل ٨٨% من مجموع الضرائب. الإيرادات الضريبية هي العنصر الرئيسي من الموارد والذي يرتبط بالنشاط الإقتصادي وتمثل نحو ٦٦,٤% من إجمالي الإيرادات وذلك خلال السنوات ٢٠١٤/٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات الضريبية في الموازنة نحو ٣٦٤ مليار جنيه بنسبة ارتفاع قدرها ١,٦%. وتعتبر هذه النسبة منخفضة بشكل كبير مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة نحو ٢٣,٢% في الدول منخفضة الدخل و ٢٧,٦% في الدول الناشئة، بينما يرتفع إلى نحو ٣٦,٢% في الدول المتقدمة.

ويتضح ذلك تفصيلا من خلال جدول (٢) التالي:

السنة	الضرائب العامة	معدل التغيير %	ضريبة (المبيعات - القيمة المضافة)	معدل التغيير %	إجمالي الإيرادات الضريبية	معدل التغيير %
٢٠١٠	٩١١٩٨	—	٥٥٤٣٠	—	١٧٠٤٩٤	—
٢٠١١	١٠٤٩١٤	١٥	٦٤٤٤٠	١٦,٣	١٩٢٠٧٢	١٢,٧
٢٠١٢	١١٠٧٥٢	٥,٦	٧٢٣٧٠	١٢,٣	٢٠٧١٤٠	٧,٨
٢٠١٣	١٤٣٨٨٥	٣٩,٩	٧٩٧٩٣	١٠,٣	٢٥١١١٩	٢١,٢
٢٠١٤	١٥٤٥٧٣	٧,٤	٧٧٠٠١	٣,٥	٢٦٠٢٨٩	٣,٧
٢٠١٥	١٦٥٢٢٣	٦,٩	١٠٥٥٣٢	٣٧	٣٠٥٩٥٧	١٧,٥
٢٠١٦	١٩٠٠٥٦	١٥	١٢٠٠٤٨	١٣,٨	٣٥٢٣١٥	١٥,٢
*٢٠١٧	٢٠٩٢٧٣	١٠,١	١٧٢٣٤٥	٤٣,٦	٤٣٣٣٠٠	٢٣
*٢٠١٨	٢٨٥١٥٩	٣٦,٣	٢٥٢٧٧٩	٤٦,٧	٦٠٣٩١٨	٣٩,٤

*الأرقام بالمليون جنيه

المصدر: النظام الضريبي المصري: كيف تتحول النعمة إلى نقمة؟، موقع إضاءات

- السياسة الضريبية في مصر غير مستقرة بالمقارنة بكل من تركيا وماليزيا (الحدوث نمو إقتصادي عالي يرجع إلى السياسة الضريبية وضعت في هذه الدول بصورة حاسمة وواضحة).
- ضعف الإدارة الضريبية في مصر عن دول المقارنة (تركيا وماليزيا).
- وجود العديد من الثغرات في التشريع الضريبي المصري تؤدي إلى زيادة معدلات التهرب الضريبي في مصر بالمقارنة بالدول محل الدراسة.

التوصيات

مقترحات لإصلاح النظام الضريبي: وترى الدراسة على حد علم الباحث ان نجاح الضرائب في أداء وظيفتها يعتمد على عدة أركان رئيسية تتمثل في الآتي:

- يقترح الباحث السياسة الضريبية يجب ان تتسم بالمرونة مما يجعلها قادرة على التكيف وفقاً للظروف المتغيرة وتبعا لمستوي النشاط الاقتصادي الكلى السائد دون الحاجة الى اجراء تعديل فى التشريعات الضريبية ذاتها.
- يقترح الباحث السياسة الضريبية يجب ان تتخذ ضريبة القيمة المضافة اداة مناسبة فى توسيع الوعاء الضريبي وذلك بالتحول من المجال الضيق للضريبة على التجاره الخارجية الى الضرائب على التداول والاستهلاك وبالتالي تؤدى الى زيادة الحصيلة الضريبية وهو الهدف الاول للسياسة الضريبية.
- يقترح الباحث ان السياسه الضريبية فى مصر يجب ان تراعى البعد الاجتماعى مع ذلك برفع معدل الحد الادنى على ضريبة الدخل الشخصى، وكذلك إستثناء معظم السلع الأساسية من ضريبة القيمة المضافة، وانه يجب التركيز على دعم قدرة السياسة الضريبية فى تحقيق الهدف المالى فى المقام الأول مما يساهم بطريقة غير مباشر فى تحقيق الاهداف الاخرى سواء من خلال توفير المال اللازم او من خلال التنسيق بين السياسة الضريبية وغيرها من السياسات المالية.
- يقترح الباحث وضع نظام ضريبي سليم يعمل على الموازنة بين الوظائف والاهداف المختلفه للضريبة، دون ان تطغى وظيفه على اخرى، ويصاغ فى تشريع محكم يتميز بالبساطة والوضوح، ويتضمن إجراءات محكمه للتطبيق سواء فيما يتعلق بحصر المجتمع الضريبي او فحص حالات الممولين الخاضعين للضريبة، ربط الضريبة وتحصيلها، والجزاءات والعقوبات فى حالة المخالفة لأحكام الضريبة.
- يقترح الباحث تفعيل دور أجهزة مكافحة التهرب الضريبي وذلك من خلال جهاز ضريبي كفاء يتولى تطبيق النظام الضريبي فى الواقع العملى من حصر وفحص وربط وتحصيل وتلافي ثغرات القانون والتي قد تكون موجوده فى التشريع المطبق.

- يقترح الباحث نشر الوعي الضريبي الناضج لدى ممولين يؤمنون بأهمية رسالة الضرائب والوفاء بها وان يصاحب ذلك معرفه قواعد واحكام النظام الضريبي وإمساك الدفاتر وحفظ المستندات.
- يقترح الباحث ان السياسة الضريبية تستطيع أن يكون لها دور تلعبه في هذا الإطار من خلال تطبيق وتفعيل النصوص والآليات الموجودة في التشريع الضريبي أو النصوص التي يقترح أهمية إضافتها للتشريع الضريبي والذي يشكل الهيكل الضريبي (النظام الضريبي).
- يقترح الباحث الإهتمام بتطوير الإدارة الضريبية فمن الممكن أن تكون الاداره الضريبية أحد عوامل جذب الاقتصاد الغير رسمي إلى الإطار الرسمي في الدولة وبذلك تكون السياسة الضريبية أحد الوسائل لمواجهة الاثار السلبيه لظاهرة (الاقتصاد الغير رسمي) وبذلك أصبح للضريبية أغراضاً متعددة إقتصادية وإجتماعية وسياسية ولم يعد الهدف المالي هو الهدف الرئيسي والوحيد لها.
- يقترح الباحث ضرورة السعي بجدية في اعادة هيكلة نظام الضرائب المصري واعادة بنائه على أسس علمية متكاملة تراعي التطورات الاقتصادية المعاصرة علي ساحة الاقتصاد الفعال.
- يقترح الباحث ضرورة الربط بين إجراءات وأهداف المنظومة الضريبية وبين الأهداف والظروف الاقتصادية الكلية لتجنب التأثير السلبى علي الاستثمار أو الإنتاج والتصدير. ونشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وتطبيق الإعفاءات الضريبية لمحدودي الدخل بشكل حقيقي وعدم الإخلال بمبدأ تصاعدية الضريبة سنوياً.
- يقترح الباحث أن توازن السياسة الضريبية بين العدالة والفعالية والبساطة ويجب أن تأخذ تلك المبادئ عند تكوين أنظمتها وعلى الإدارات الضريبية أن توازن بين حقوق الممولين والتزاماتهم وأي إصلاح ضريبي يجب أن يوازن بين هذه الأهداف المتعارضة.

- يقترح الباحث أن السياسة الضريبية يجب ان يكون لها دور هام في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها من المجالات وليس الهدف الأساسي لها تمويل الخزنة العامة للدولة لها.
- يقترح الباحث السياسة الضريبية يجب ان تتفق مع الموروث التاريخي والتقافي العلمي للمجتمع وذلك حتى تستطيع تحقيق أهدافها.

المراجع

- أمل عصام زكى (٢٠٠٤): مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة، دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وأسرائيل، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، كلية التجارة.
- امين عبد الفتاح سلام (١٩٧٠): السياسة الضريبية للدول المتخلفة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
- المرسى السيد حجازي (١٩٩٨): النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- الوليد صالح بن عبد العزيز (٢٠٠٢): دور السياسة الضريبية فى تحفيز الاستثمارات فى ظل التطورات العالمية المعاصرة، القاهرة دار النهضة العربية.
- جمال محمد عثمان مصطفى (٢٠١٥): تطور السياسة الضريبية وأثرها على كفاءة الإقتصاد المصرى بالتطبيق على القطاع الصناعى. رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنين.
- حكمت عبد الكريم (١٩٧٣): السياسة الضريبية وتطور النظام الضريبي فى العراق، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الحقوق.
- رفعت المحجوب (١٩٨٣): المالية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية.
- سعد حمزة: توحيد وإستثمار رؤوس الأموال فى مصر - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - بدون سنة نشر .

سعيد عبد العزيز عثمان (٢٠٠٤): النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارنة) الإسكندرية -الدار الجامعية.

عبد الله الصعيدي (١٩٩٠): الضرائب والتنمية، القاهرة، دار النهضة العربية.

محمد سمير محمد سعد الدين: تقييم السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الإقتصادي في مصر، خلال الفترة من ١٩٩٠ / ٢٠٠٣، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة عين شمس، كلية التجارة.

معوض السيد معوض (٢٠١٣): دور السياسة الضريبية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية لحفز التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة بنها، كلية الحقوق.

Snirley Dennis Escoffier Koren A. Fortin: (2006): Taxation for Decision Makers, pearon prentico hall.

Michal J. Bakinenl Charles emelure it "world tax reform" An International Centre for Economic Grow the publication (IES) press Francisco California 1990

**FIGHT AGAINST TAX EVASION AND ITS EFFECTS
ON TAX REVENUES
COMPARATIVE STUDY BETWEEN EGYPT,
TURKEY AND MALAYSIA**

**Salwa S. Medkur⁽¹⁾; Ahmed F. Mandour⁽²⁾
Mohammed K. Abu Agwa⁽²⁾**

1) Anti-Tax Evasion Sector 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The economy, like other areas of life, faces a wave of changes and challenges, including those facing the Egyptian economy, the issue of tax evasion, which may cause large gaps between what is required by hope and reality, which requires us to take many measures to eliminate this phenomenon and Investiva. This study dealt with the experiences of other countries in dealing with tax evasion and how all sectors have joined forces to be able to perform their assigned roles effectively, so, this study dealt with "combating tax evasion and its effects on the tax outcome". This study is mainly aimed at demonstrating the impact of Egypt's tax policy against tax evasion on tax revenues as well as achieving a set of sub-objectives: Learn about the tax policy in the fight against tax evasion applied in Turkey, Malaysia and Egypt. Develop solutions and proposals for the appropriate tax policy to combat tax evasion in Egypt to increase tax revenues. Tax policy in Egypt is unstable compared to both Turkey and Malaysia (due to the fact that tax policy has been put in place in these countries decisively and clearly).

This is the findings of the study where we find that the rate of tax cost and also the rate of tax evasion in relation to the tax society in Turkey and Malaysia is lower than in Egypt. Weak tax administration in Egypt from the comparative countries (Turkey and Malaysia), for Turkey, the application of the tax number system for each individual in Turkey regardless of full or temporary residence once entering the country so that the tax society can be strictly controlled and in Malaysia is the main focus on the extension of the bridge trust between financiers and the state on the basis that they are common interests as a single country and encourage investment in activities that benefit the state whether to encourage export or eliminate unemployment and promote the Malaysian economy, contrary to what happens in Egypt where rubber instructions are used constantly changing and multiplied for the same Activities are used in different ways depending on the view of the tax administrations and the focus on constantly questioning the validity of what the financier is applying. The existence of many loopholes in the Egyptian tax legislation leads to an increase in the rates of tax evasion in Egypt compared to the countries studied, where we find that the many gaps led to the difficulty of controlling both tax evasion and tax avoidance in addition to the increasing volume of tax arrears, and evasion found since it existed Taxes, but with increasing percentages with loopholes used by the financier in an official and informal way to evade tax payments, this is evidenced by the high rate of tax evasion in Egypt, where the average rate is 43.46%, which is somewhat higher for the comparison countries where it reached about 37.9% in Turkey and in Malaysia About 42.48%.